قراءات في إدارة المخاطر

د : أحمد شوقي

مدرس التمويل بالجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا.
مدير معتمد في إدارة المخاطر "الاكاديمية الامريكية للإدارة المالية"

تُعد عملية معرفة المخاطر وتقيمها وإدارتها من أهم العوامل الرئيسية في نجاح كافة البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها المنشودة، كما تعد صمام الأمان للمؤسسات المالية بشكل عام بما توفره من حلول ممكنة ومناسبة للمخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات ومن ثم الحد من تعرضها للخسائر غير المتوقعة والتي قد تعوق مسيرتها نحو الربحية والنمو. وتعمل المصارف الإسلامية مع العديد من المنتجات التي لا يوجد ما يماثلها في البنوك التقليدية، وترتب على ذلك معاناتها من العديد من المخاطر المختلفة وغير التقليدية.

ويرجع الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المقام الأول إلى التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد نتج عن هذا الالتزام نوع جديد من المخاطر يتعلق بتركيبة أصول وخصوم هذه المصارف، كما أن عمليات التمويل في المصارف الإسلامية تتم بشكل رئيسي من خلال صيغ التمويل الإسلامي والتي تنفرد المصارف الإسلامية بتقديمها ولا يوجد ما يماثلها في المصارف التقليدية. ويتمثل الاختلاف في الأساس في طبيعة المخاطر إلى الفكر التمويلي الذي تقوم عليه تلك الصيغ فبعضها يقوم في الأساس على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة والبعض الآخر يقوم على الدين كالمرابحة والسلم والاستصناع.

ويتضح لنا أن مفهوم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية أو المصارف الإسلامية من الناحية العلمية والفنية هو نفس المفهوم لأن الكل يحاول تقليل المخاطر لأدنى حد ممكن وهو المستوى المقبول من قبل مجلس الإدارة. ويمكن إيجاز الفرق فيما بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في جوانب متعددة منها التالي-:

- **الجهة التي ستتحمل المخاطر** في ضوء العلاقة ما بين المصرف وأصحاب الودائع

فالبنك التقليدي : يقوم بحشد المدخرات بجميع أنواعها وهو عبارة عن وسيط مالي مابين أصحاب الودائع والمقترضين، بحيث يضمن لصاحب الوديعة فائدة محددة وقيمة الوديعة، ويتحمل رأس مال البنك أي خسائر تقع عليه ، والمودع لا يتحمل أي خسارة. أما المصارف الإسلامية : فإن العلاقة ما بينها وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية تأخذ شكل عقود المضاربة، والتي بموجبها يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية الخسارة في حالة حدوثها شريطة أن لا يكون هناك تعدي أو تقصير من المصرف.

- **أنواع المخاطر**. بالإضافة لكافة المخاطر التي يتعرض لها البنك التقليدي هناك مخاطر إضافية يتعرض لها المصرف الإسلامي مثل:

المخاطر التجارية المنقولة: وهي اضطرار المصرف الإسلامي تحت ضغط السوق لدفع عائد يفوق العائد الذي تم اكتسابه على الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار المشترك إذا كان العائد على الموجودات أقل من مستوى المنافسين وبالتالي اقتطاع جزء من أرباح المساهمين لتعويض أصحاب حسابات الاستثمار المشترك .

المخاطر الشرعية (عدم الالتزام بالشريعة): وهي نتيجة عدم التزام المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية التي تحددها الهيئات الشرعية لتلك المصارف وتشمل متطلبات هذا الالتزام جميع أعمال تلك المصارف، ومنتجاتها، وأنشطتها.

مخاطر إساءة الائتمان (الاستئمانية) : وهي قيام المصرف بالتصرف بشكل مخالف لنصوص عقد الاستثمار او ارتكابه مخالفة أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين ، أو كان هناك تضارب في المصالح ما بين أصحاب حسابات الاستثمار المشترك وحقوق الملكية.

مخاطر صيغ التمويل المختلفة : حيث يتعرض المصرف لأكثر من نوع من المخاطر في الصيغة الواحدة وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والتي تكون فيها نسبة المخاطرة أعلى منها في البنوك التقليدية لأن العلاقة هنا تعتمد على نوع صيغة التمويل.

مخاطر الاستثمارات في رؤوس الأموال: والتي تتمثل في المخاطر الناتجة عن الدخول في شراكة بغرض تمويل أو المشاركة في تمويل محدد أو نشاط عام على النحو المبين في العقد، والتي يشارك فيها مقدم التمويل في تحمل مخاطر الأعمال مع الطرف الآخر.

المخاطر الأخلاقية: والتي تتمثل في الصفات والشروط الواجب أن تتوافر في المتعاملين مع المصارف الإسلامية، فإذا تعاقد المصرف مع متعامل ليس أهلاً للاستثمار الإسلامي، فإنه يُعدّ مخالفاً وخائناً للأمانة.

وفي ضوء ما سبق يجب ان تراعي أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كافة الاختلافات المذكورة بعالية وأن تأخذ في الاعتبار التوافق مع المبادئ الشرعية من خلال ما يلي:

- ألا تتعارض الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر مع المبدأ الشرعي "الغنم بالغرم" وأن تهدف لتقليل أو الحد من المخاطر.
- ألا يكون في تلك الأدوات غرر جسيم.
- يجب أن تكون تلك الأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كي يتم تقليل المخاطر التي تسمح الشريعة بتقليلها أو تجنبها.

وقد ساهمت العديد من المؤسسات والهيئات المهنية المتخصصة بالعديد من المجهودات لوضع إطار عملي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية. وسنسعى خلال القراءات القادمة التركيز على العديد من الجوانب أكثر عمقاً وكيفية التعامل معها من الناحية العملية.